

Received	2025/11/18	تم استلام الورقة العلمية في
Accepted	2025/12/05	تم قبول الورقة العلمية في
Published	2025/12/06	تم نشر الورقة العلمية في

## قياس وتحليل العلاقة بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2003-2024)

ربيع اسويسي خليفة المبروك

قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية تيجي - جامعة الزنتان - الزنتان - ليبيا  
rabea.almabrouk@uoz.edu.ly

### الملخص

تناولت هذه الدراسة تقديراً لأثر التغيرات في كل من عرض النقود بالمفهوم الواسع وسعر الصرف الرسمي بالإضافة إلى مؤشر الأسعار على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2003-2024)، وذلك بهدف قياس الاستجابة الاسمية للنشاط الاقتصادي في ليبيا اتجاه التغير في مؤشرات السياسة النقدية خلال فترة الدراسة، والكشف عن طبيعة وقوة العلاقة بينهما في الأجلين القصير والطويل. حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، وعلى المنهج التحليلي الكمي (القياسي) لقياس علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وتقدير أثرها في الأجلين القصير والطويل من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). وقد توصلت الدراسة إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فيما بينها. كما أظهرت نتائج الدراسة ان عرض النقود يمارس أثراً إيجابياً وقوياً في الأجل القصير، بما يعكس الطبيعة قصيرة المدى للسياسة النقدية في الاقتصاد الليبي، وان سعر الصرف الرسمي له أثراً إيجابياً ومعنوياً في كلا الأجلين القصير والطويل، بينما كان أثرخفض الضمني إيجابياً في الأجلين القصير والطويل ومعنوياً في الأجل القصير فقط. وقد دعمت الاختبارات التشخيصية الإحصائية والقياسية سلامة النموذج وملاءمته من الناحية التفسيرية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تعزيز فعالية السياسة النقدية في ضبط السيولة وتنفيذ إصلاحات هيكلية في القطاع المصرفي

والقطاعين المالي والإنتاجي، بما يعالج الطابع قصير الأجل للسياسة النقدية ويجعل تأثيرها أكثر استدامة على المدى الطويل.  
الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النشاط الاقتصادي، عرض النقود، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي، التكامل المشترك، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع.

## Measuring and Analyzing the Relationship between Monetary Policy and Economic Activity in Libya during the Period (2003-2024)

**RABEA ISWESI KHALEFAH ALMABROUK**

Department of Economics – Faculty of Economics and Political  
Science, Teeji – University of Zintan – Zintan, Libya  
rabea.almabrouk@uoz.edu.ly

### Abstract

This study provides an empirical assessment of the impact of variations in broad money supply, the official exchange rate, and the price index on nominal gross domestic product (GDP) in the Libyan economy over the period 2003–2024. The primary objective is to evaluate the nominal responsiveness of economic activity to changes in key monetary policy indicators and to investigate the nature, direction, and magnitude of their relationships in both the short and long run. A descriptive-analytical approach was adopted to outline the theoretical underpinnings of the study variables, while an econometric methodology was employed to examine the presence of cointegration and to estimate the dynamic interactions among the variables using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The empirical findings confirm the existence of a long-run cointegrating relationship among the model variables, indicating a stable equilibrium path over time. The results further reveal that broad money supply exerts a strong and positive short-run effect, highlighting the short-term orientation of monetary policy in Libya. Moreover, the official exchange rate demonstrates a positive and statistically significant impact in both the short and long run. The GDP implicit deflator is also found to have a positive

effect in both horizons, although its statistical significance appears only in the short run. The econometric and diagnostic tests conducted support the robustness, validity, and explanatory adequacy of the estimated model. In light of these findings, the study underscores the need to enhance the effectiveness of monetary policy instruments in managing liquidity, and to undertake comprehensive structural reforms in the banking, financial, and productive sectors to mitigate the short-run bias of monetary policy and strengthen its long-term impact on economic performance.

**Keywords:** Monetary policy, economic activity, money supply, exchange rate, nominal GDP, GDP implicit deflator, cointegration, ARDL model.

## 1. المقدمة:

تمثل السياسة النقدية جزءاً رئيسياً من السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق أهدافها الاقتصادية، وذلك لكونها تلعب دوراً محورياً في توجيه مسار نشاطها الاقتصادي من خلال التحكم في المتغيرات النقدية مثل عرض النقود وسعر الصرف. إذ تتمثل السياسة النقدية في مجموعة من الأدوات والوسائل النقدية التي تستخدمها السلطات النقدية (البنوك المركزي) بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة، ويعد هدف الاستقرار النقدي والاقتصادي من أبرز الأهداف التي تسعى البنوك المركزية إلى بلوغها، حيث يتطلب تحقيق هذا الهدف الموائمة بين عرض النقود ومستوى النشاط الاقتصادي من جهة؛ والمحافظة على استقرار سعر الصرف من جهة أخرى، فاختلال التوازن بين عرض النقود وسعر الصرف غالباً ما يؤدي إلى اضطرابات وتحديات اقتصادية تتجلى في ارتفاع معدلات التضخم أو تدهور قيمة العملة المحلية، وهو ما ينعكس سلباً على أداء الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد. كما أن قنوات انتقال اثر السياسة النقدية تمثل الوسيط الذي تنتقل من خلاله قرارات البنك المركزي إلى النشاط الاقتصادي، حيث تسهم في ضبط إيقاع مستوى الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتحقيق الاستقرار الكلي في الاقتصاد، وتزداد أهمية هذه القنوات في الاقتصاديات النامية والريعية نظراً لهشاشة هياكلها الإنتاجية واعتمادها الكبير على الإيرادات النفطية أو الخارجية، مما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات النقدية والاقتصادية. وفي هذا السياق يُعد الاقتصاد الليبي مثلاً واضحاً على التحديات التي تواجهها الاقتصاديات الريعية في تحقيق استقرار نقدي

واقصادي مستدام، حيث شهدت ليبيا تقلبات اقتصادية خلال الفترة (2003-2024) ناجمة عن اضطرابات داخلية وخارجية، انعكست على أداء السياسة النقدية وعل استقرار سعر الصرف ومستوى عرض النقود، وقد دفعت هذه التحديات بالسلطات النقدية إلى التدخل المتكرر في إدارة وتنظيم السوق النقدي، من خلال تبني استراتيجيات وإصلاحات نقدية تهدف إلى الحد من الاختلالات النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وعلى ضوء ما سبق تُركز هذه الدراسة على قياس وتحليل العلاقة بين السياسة النقدية ممثلة في عرض النقود وسعر الصرف، والنشاط الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (2003-2024).

## 2. مشكلة الدراسة:

يتسم الاقتصاد الليبي بكونه اقتصاداً ريعياً يعتمد بدرجة كبيرة على العائدات النفطية، مما جعله عرضة لتقلبات نقدية واقتصادية حادة تعكس التغيرات التي طرأت على العائدات النفطية والسياسات الاقتصادية المتبعة. حيث شهد الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2003-2024) العديد من التحديات الاقتصادية والنقدية انعكست على مستويات عرض النقود وسعر الصرف، مما أدى إلى تزايد حجم السيولة المحلية في الاقتصاد وظهور اختلالات هيكلية في سوق النقد الأجنبي خلال السنوات الأخيرة، وهو ما أثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي الممثل الرئيسي للنشاط الاقتصادي. ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

- ما مدى تأثير كلا من عرض النقود بالمفهوم الواسع وسعر الصرف الرسمي على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2003-2024) ؟

## 3. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- أ- التعريف ببعض المفاهيم النظرية الأساسية للسياسة النقدية والنشاط الاقتصادي.
- ب- تحليل تطور عرض النقود بالمفهوم الواسع وسعر الصرف الرسمي والناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2003-2024).
- ج- قياس الاستجابة الاسمية للنشاط الاقتصادي تجاه التغير في مؤشرات السياسة النقدية، من خلال الكشف عن طبيعة وقوة العلاقة بين هذه المؤشرات ومؤشر النشاط الاقتصادي

في الأجلين القصير والطويل، وكذلك تقدير اثر التغيرات في كلا من عرض النقود بالمفهوم الواسع وسعر الصرف الرسمي على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2003-2024).

#### 4. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الدور المحوري الذي تؤديه السياسة النقدية في توجيه النشاط الاقتصادي ومواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة التي يواجهها الاقتصاد الليبي خلال العقود الأخيرة. وتبرز أهميتها كذلك من كونها تبحث في تحليل وقياس العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، بما يعكس اثر أدوات السياسة النقدية على أداء النشاط الاقتصادي في ظل التغيرات النقدية الأخيرة في مسار السياسة النقدية للاقتصاد الليبي، بغية تقديم تفسير علمي لطبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي لغرض الاستفادة من نتائجها في رسم السياسات الاقتصادية ذات العلاقة، والمساهمة في إثراء الأدبيات المتعلقة بدور السياسة النقدية في الاقتصادات الريفية، لاسيما في الاقتصاد الليبي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للدخل.

#### 5. فرضية الدراسة:

استنادا إلى مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها، تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن متغيرات السياسة النقدية تمارس تأثيرا طرديا ذا دلالة إحصائية على متغير النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2003-2024) في ظل وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

#### 6. منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، وعلى المنهج التحليلي الكمي (القياسي) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) لقياس علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وتقدير في الاجلين القصير والطويل.

#### 7. مصادر بيانات الدراسة:

أ- المصادر الأولية: تعتمد هذه الدراسة على استخدام السلاسل الزمنية على شكل بيانات سنوية لمتغيرات نموذج الدراسة عن الفترة (2003-2024) من مصادرها الرسمية والمتمثلة في التقارير السنوية والنشرات الاقتصادية الصادرة عن إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي لسنوات مختلفة، إضافة إلى نشرة الحسابات القومية للفترة 2006-2019 الصادرة عن وزارة التخطيط بحكومة الوحدة الوطنية.

ب- المصادر الثانوية: تتمثل في المراجع العلمية والبحوث الأكاديمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة؛ مثل الكتب والمجلات العلمية ورسائل الماجستير والدكتوراه والتقارير الرسمية والمطبوعات المتخصصة.

8. حدود الدراسة:

أ- الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على قياس وتحليل العلاقة بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي في ليبيا.

ب- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الاقتصاد الليبي باعتباره مجال التطبيق والتحليل.

ج- الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2024، وذلك لما شهدته من تحولات اقتصادية ونقدية مهمة على مستوى السياسة النقدية في ليبيا.

#### 9. الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات موضوع العلاقة بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي سواء أن كان بشكل كلي أو باختبار فرع من فروع هذه العلاقة، وفيما يلي عرض موجز لتلك الدراسات:

أ- دراسة (عبدالله، 2024)؛ هدفت هذه الدراسة إلى إثبات وجود علاقة بين السياسات النقدية ومكونات الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة والتي بدورها تنعكس على النشاط الاقتصادي في ليبيا من خلال فعالية السياسات النقدية وأدواتها في التأثير على النشاط الاقتصادي وزيادته. حيث استندت هذه الدراسة إلى استخدام المنهج الاستنباطي الاستقرائي في تحليل متغيرات الدراسة من خلال الرجوع إلى التشريعات الاستثمارية الصادرة في ليبيا، كما استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي الكمي من خلال وضع

دالة قياسية لغرض اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الاقتصاد القياسي واختبارات جذر الوحدة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير للعلاقة بين عرض النقود والنواتج المحلي الإجمالي.

ب- دراسة أخرى قام بها (احميد؛ محفوظ، 2019)؛ هدفت إلى تحديد العلاقة الثنائية بين كلا من عرض النقود وسعر الصرف بالنواتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا، كما استهدفت أيضا التعرف على مدى فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي. حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتصنيف البيانات ووصف المتغيرات وتحليل المؤشرات ذات العلاقة، كما اعتمدت على المنهج التحليلي الكمي (القياسي) في تقدير تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية توازنية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (1%) بين كلا من عرض النقود (MS2) وسعر الصرف (EXC) والمستوى العام لأسعار المستهلك (CPI) بالنواتج المحلي الإجمالي (GDP).

ج- دراسة أخرى قام بها (ال طاهر، 2021)؛ تهدف إلى معرفة إلى أي مدى يمكن أن يكون للسياسة النقدية دور في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال وصف مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالسياسة النقدية والنمو الاقتصادي، وكذلك المنهج التحليلي من خلال اختبار العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن للسياسة النقدية دور نشط في تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي، كما توصلت أيضا إلى وجود تأثير سلبي للالزامات على مستوى النمو الاقتصادي للاقتصاد العراقي.

د- دراسة أخرى قامت بها (سكر، 2020)؛ تهدف إلى استقصاء اثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، وذلك لغرض تقييم مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. حيث استندت هذه الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي بغرض التعرف على مدى نجاح السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي الجزائري. وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي لعرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وان تأثير السياسة النقدية كان أكثر من تأثير السياسة المالية.

هـ- دراسة أخرى قام بها (الحاج، 2022)؛ هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحديد اثر عرض النقود (M2) على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتوضيح العلاقة بينهما من خلال استخدام المنهج الوصفي والتحليلي وكذلك القياسي في بناء النموذج. وخلصت هذه الدراسة إلى وجود تأثير لعرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي وان العلاقة بينهما علاقة طردية ذات دلالة إحصائية.

و- دراسة أخرى قامت بها (الدغيس، 2024)؛ هدفت إلى تحليل العلاقة بين عرض النقود بالمفهوم الواسع والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2022)، لغرض التعرف على الدور الذي يلعبه عرض النقود في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باعتباره مؤشر للنمو الاقتصادي. واستندت هذه الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة التطور الذي شهدته متغيرات الدراسة، كما استخدمت هذه الدراسة المنهج القياسي الممثل في نموذج الانحدار الخطي البسيط للتعرف على أثر عرض النقود بالمفهوم الواسع على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال تلك الفترة. وخلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها وجود اثر ذو دلالة إحصائية لعرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي، وان العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة طردية ذات دلالة معنوية.

وفي ضوء ما سبق عرضه من دراسات سابقة يتضح أن اغلب هذه الدراسات تناولت موضوع العلاقة بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي من خلال التركيز على قياس وتحليل الاستجابة الحقيقية للنمو الاقتصادي تجاه التغير في مؤشرات السياسة النقدية. ومن هنا تكتسب هذه الدراسة تميزها لتضيف إلى ما تقدم من دراسات سابقة تهتم بتحليل العلاقة بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي في الاقتصاد الليبي اختبار عملي يهدف إلى قياس وتحليل الاستجابة الاسمية للنشاط الاقتصادي تجاه التغير في مؤشرات السياسة النقدية، وذلك من خلال استخدام منهج قياسي يكشف عن طبيعة وقوة العلاقة بين كلا من عرض النقود بالمفهوم الواسع وسعر الصرف الاسمي بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي في ليبيا خلال الفترة (2003-2024).

الإطار النظري للدراسة :-



يتكون الإطار النظري للدراسة من مبحثين رئيسيين؛ يشمل الأول المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، في حين يضم الثاني المفهوم النظري للنشاط الاقتصادي وعلاقته بالسياسة النقدية.

**المبحث الأول: التعريف بالسياسة النقدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية:** -  
تُعد السياسة النقدية أحد فروع السياسات الاقتصادية التي باتت تحتل أهمية بالغة في الاقتصاديات العالمية، وذلك لكونها تساهم في تطور الاقتصاد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية به، وتتسابق الدول في تطويرها وزيادة فعاليتها في النشاط الاقتصادي بما يحقق الأهداف المنشودة منها.

### 1. المفاهيم الأساسية حول السياسة النقدية:

**أولاً: تعريف السياسة النقدية:-**

يعرف بعض الاقتصاديين السياسة النقدية على أنها " مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة " (عبد الحميد، 1997، ص284). كما يعرفها البعض الآخر بأنها " الأداة التي تتألف من مجموعة من الإجراءات والترتيبات النقدية وغير النقدية بهدف التأثير في كمية النقود وهيكل سعر الفائدة ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي " (الخيكانى، الموسوي، 2015، ص14). وقام البعض بتعريفها على أنها مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تستخدمها البنوك المركزية للتأثير في عرض النقود من أجل تحقيق أهداف اقتصادية متعلقة بالنتائج الكلية والأسعار (الافندي، 2012، ص256). وعرفها البعض الآخر بمفهوم أوسع واشمل على أنها مجموعة الوسائل المستخدمة من قبل البنوك المركزية للتأثير على المتغيرات النقدية مثل عرض النقد وأسعار الفائدة وحجم الائتمان الممنوح للنشاط الاقتصادي بما يدعم تحقيق النمو المستمر للنشاط الاقتصادي ويحقق الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل ويؤمن الاستقرار في المستويات العامة للأسعار (القريشي، 2007، ص221).

فالسياسة النقدية على اعتبار أنها أحد فروع السياسات الاقتصادية لا تعدو عن كونها منظومة من التدابير الرسمية التي تستهدف التأثير على واحد أو أكثر من المتغيرات الاقتصادية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بغية إحداث آثار اقتصادية مرغوبة أو تجنب

حدوث آثار اقتصادية غير مرغوبة، وهي بذلك تعبر عن صورة من صور التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي (عطية؛ مقلد، 2005، ص314).

#### ثانيا: الأهداف الاقتصادية للسياسة النقدية:-

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتي من ضمنها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وضبط معدلات التضخم؛ وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي؛ والمساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة المحلية؛ والمساهمة في تحقيق التوظيف الكامل؛ بما ينعكس في نهاية المطاف على تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام (عبد الحميد، 1997، ص286-289). كما يتم تقسيم أهداف السياسة النقدية بطريقة أخرى إلى:

أ- أهداف أولية: تتمثل في استهداف مجتمعات الاحتياطيات النقدية التي تتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطيات المصارف، كما تتمثل في استهداف ظروف سوق النقد والتي تضم الاحتياطيات الحرة وأسعار الفائدة في سوق النقد (مجيد، 2016، ص42).

ب- أهداف وسيطة: تتمثل في تحقيق معدلات نمو مرغوبة للعرض النقدي، أي بمعنى تحقيق معدل نمو للعرض النقدي بما يتناسب وينسجم مع معدل نمو الناتج القومي الحقيقي من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، كذلك فإن من الأهداف الوسيطة هو تحقيق مستويات مرغوبة لسعر الفائدة والعائد على رأس المال عند مستوى يحقق ويحفز نمو الناتج الكلي، وتسمى الأهداف الوسيطة والمتمثلة في (التحكم في العرض النقدي وأسعار الفوائد) بأهداف الأداء للسياسة النقدية (الافندي، 2012، ص256).

ج- أهداف نهائية: تتمثل في تحقيق مستويات مثلى من الدخل (الناتج) في ظل الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية، أي بمعنى تحقيق مستويات عالية من الدخل مع ضمان تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي عندما تكون معدلات البطالة في أدنى مستوياتها، كما تتمثل هذه الأهداف في تأمين الاستقرار في الأسعار عند مستويات منخفضة، واستقرار أسعار صرف العملة المحلية بما يحافظ على قيمة العملة الوطنية عند المستويات المرغوبة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (الافندي، 2012، ص256).

#### ثالثا : أدوات السياسة النقدية :-

تتحكم السلطات النقدية في العرض النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية، ومن الأدوات التقليدية للسياسة النقدية والتي تستطيع السلطات النقدية عن طريقها أن تؤثر في العرض النقدي بالمجتمع ما يلي (عطية؛ مقل، د 2005، ص 354-355):

أ- عمليات السوق المفتوحة: ويقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والسندات الحكومية (اذونات الخزنة) في السوق المالية بهدف التأثير على عرض النقود، فإذا أرادت السلطة النقدية أن تقلل العرض النقدي فإنها تستطيع عمل ذلك من خلال طرح سندات جديدة وبيعها للجمهور، أما إذا أرادت أن تزيد من العرض النقدي فإنها تُقبل على شراء سندات من الجمهور وإعطائهم قيمتها مما يزيد من الأرصدة النقدية لديهم وبالتالي يزيد عرض النقود.

ب- سعر الخصم: وهو السعر الذي يقرض به البنك المركزي البنوك المختلفة، ويعرف أيضاً (بسعر إعادة الخصم) والذي يقصد به سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي نظير ما يمنحه من قروض للبنوك التجارية بضمان الأوراق التجارية المقدمة من قبلها لغرض التأثير على حجم الائتمان لدى البنوك المختلفة. فإذا أراد البنك المركزي أن يقلل من العرض النقدي يرفع سعر الفائدة مما يقلل من مقدرة البنوك على الاقتراض وبالتالي يقلص من قدرتها على إقراض الجمهور ومنها إلى تقليل العرض النقدي، والعكس صحيح.

ج- نسبة الاحتياطي القانوني: يقصد بها الاحتياطي النظامي الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية لحماية حقوق المودعين، فوفقاً لقواعد البنك المركزي يتعين على كل البنوك أن تحتفظ بنسبة معينة من الودائع التي ترد إليها بالبنك المركزي، وتسمى هذه النسبة بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني. فإذا أراد البنك المركزي أن يقلل من عرض النقود يرفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يقلل من حجم الودائع الصافية التي يمكن للبنوك إقراضها للجمهور وهذا يقلل من العرض النقدي، والعكس صحيح.

## 2. مفهوم عرض النقود وسعر الصرف:

أولاً : مفهوم عرض النقود :-

يقصد به حجم النقد المتداول في اقتصاد ما، ويتكون من العملة النقدية الورقية ومن ودائع الطلب أي مبالغ الأفراد المودعة لدى البنوك التجارية (صخري، 2005، ص 210). بمعنى أن عرض النقود يضم كافة وسائل الدفع المتوفرة في المجتمع. كما

يعرف عرض النقود أيضا بالسيولة المحلية أو السيولة النقدية أو النقود بمعناها الواسع، وينسحب مفهوم عرض النقود على عدة أنواع؛ تتمثل فيما يلي (عبد الحميد، 1997، ص 290-291):

أ- عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1): وهو عبارة عن النقود المتداولة خارج البنوك مضافا إليها الودائع الجارية تحت الطلب غير الحكومية.

ب- عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2): وهو عبارة عن عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1) مضافا إليه الودائع الزمنية والادخارية وجميع أنواع الودائع في شكل أشباه النقود لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى فيما عدا البنوك المتخصصة.

ج- عرض النقود بالمفهوم الأوسع (M3): وهو عبارة عن عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2) مضافا إليه الودائع الحكومية الجارية وغير الجارية.

د- المسح المالي للسيولة الإجمالية (M4): وهو عبارة عن عرض النقود بالمفهوم الأوسع (M3) مضافا إليه الأصول والخصوم النقدية لدى البنوك المتخصصة.

وبالرغم من التنوع الكبير في استخدام مفهوم عرض النقود إلا أن معظم البنوك المركزية في الدول تستقر على استخدامه بالمفهومين الضيق (M1) والواسع (M2) للتعبير عن المعروض النقدي (عبد الحميد، 1997، ص 291).

#### ثانيا : مفهوم سعر الصرف :-

يقصد به عدد الوحدات من عملة دولة ما التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية، كما انه يمثل ثمن العملة المحلية بالنسبة لعملات مختلف الدول الأخرى (عبد العظيم، 1999، ص 107). ويمكن القول بأن سعر الصرف يجسد علاقة اقتصاد دولة ما باقتصاديات دول أخرى من خلال المعاملات المتبادلة ما بين العملات المختلفة. كما يفهم سعر الصرف بأنه قيمة وحدة واحدة من العملة الوطنية مقابل وحدات من العملة الأجنبية (أي عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية)، أو بمفهوم آخر يعرف بأنه قيمة وحدة واحدة من العملة الأجنبية مقابل وحدات من العملة الوطنية (أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية) (معروف، 2006، ص 281). ومن أشكال سعر الصرف ما يلي (خالد، 2014، ص 182-183):

أ- سعر الصرف الاسمي: يعرف على انه مقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، ويتحدد هذا السعر تبعاً للطلب والعرض على هذه العملة في سوق الصرف خلال لحظة زمنية ما. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي وهو المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية؛ وسعر صرف موازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية.

ب- سعر الصرف الحقيقي: وهو مقياس للقدرة على المنافسة، إذ انه يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية.

ج- سعر الصرف الفعلي: هو مؤشر يقيس متوسط التغير في سعر العملة المحلية بالنسبة لعدة عملات أجنبية أخرى في فترة زمنية ما. فهو يكون في شكل رقم قياسي يعبر ارتفاعه عن ارتفاع القيمة الاسمية للعملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، بينما يعبر انخفاضه عن انخفاض القيمة الاسمية للعملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية.

د- سعر الصرف الحقيقي الفعلي: هو مؤشر يخضع إلى التصحيح وذلك بإزالة اثر تغيرات الأسعار النسبية لقياس التغير في القدرة الشرائية للعملة المحلية بالنسبة إلى العملات الأجنبية، وبالتالي فهو يعبر عن تنافسية البلد اتجاه الخارج.

### 3. دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

ترتبط السياسة النقدية ارتباطاً مباشراً بمستوى النشاط الاقتصادي في الدول، وذلك من خلال تأثيرها على عرض النقود، حيث أن التوسع النقدي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية لاستهلاك السلع والخدمات والتي بدورها تؤدي إلى التوسع في النشاط الاقتصادي، وتلعب السياسة النقدية في البلدان النامية دوراً مهماً في تعجيل التنمية الاقتصادية من خلال استهدافها التأثير على تكاليف الائتمان، والتحكم في المستوى العام للأسعار، والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات (القرشي، 2007، ص221). وعلى الرغم من الدور الذي تلعبه البنوك المركزية وكذلك بنوك التنمية في توجيه ودفع عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية إلا أن ضعف ومحدودية الأسواق المالية في هذه البلدان تعيق من قدرة البنوك المركزية على القيام بدورها في التأثير على السياسة النقدية (القرشي، 2007، ص225).

## المبحث الثاني: مفهوم النشاط الاقتصادي وعلاقته بالسياسة النقدية:

يُعد الكشف على مفهوم الناتج المحلي الإجمالي والتعرف على أهم خصائصه، ومعرفة علاقته بالسياسة النقدية وما مدى تأثره بها، من الوسائل التي من خلالها يمكن قراءة وفهم طبيعة النشاط الاقتصادي.

### 1. مفهوم النشاط الاقتصادي:

يعبر النشاط الاقتصادي للاقتصاد القومي عن المحصلة النهائية لتفاعل ثلاثة عناصر أساسية هي الإنتاج الكلي والتبادل والاستهلاك الكلي، فهو يتكون من إنتاج السلع والخدمات المختلفة في المجتمع والقيام بعمليات التبادل لإشباع حاجات ورغبات أفراد المجتمع، وبمعنى آخر فإن النشاط الاقتصادي لا يعدو عن كونه إما عرضاً كلياً للسلع والخدمات في الاقتصاد أو طلباً كلياً عليها خلال فترة زمنية محددة وهي مسألة مستمرة طالما أن هناك مجتمع واقتصاد قومي يتطور وينمو باستمرار (كافي، 2014، ص117).

كما يمكن فهم النشاط الاقتصادي على أنه البيئة الاقتصادية التي تتم فيها عمليات التشغيل أو التوظيف للموارد المختلفة مقابل الحصول على ناتج من السلع والخدمات لتلبية الاحتياجات والرغبات في مجتمع معين، وتتركز الأنشطة الاقتصادية المختلفة في مختلف دول العالم حول الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وأي نشاط آخر ينطوي على إنتاج سلعة أو خدمة مقابل عائد نقدي.

إن ظهور النشاط الاقتصادي في صورته الكلية (ناتج كلي، دخل كلي، إنفاق كلي) أدى إلى وجود الحاجة إلى قياسه في مجال النظرية الاقتصادية لكي يسهل وضع السياسات الاقتصادية الكلية الملائمة، لذلك فإن إيجاد أداة كمية أو نقدية لقياس النشاط الاقتصادي شيء أساسي في الاقتصاد، ومن هنا ظهر مفهوم أن الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي ما هي إلا ثلاث صور لشيء واحد وهو النشاط الاقتصادي للاقتصاد القومي (كافي، 2014، ص117).

### 2. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المصطلحات الاقتصادية المستخدمة للتعبير عن الناتج (الدخل) في المجتمع، وذلك نظراً لأهمية دلالاته؛ فهو يقيس القدرات الإنتاجية المحلية، كما يعد مقياساً أساسياً لأداء النشاط الاقتصادي للمجتمع خلال فترة زمنية

معينة، حيث تسعى كل الدول إلى حساب قيمته بصورة دورية والتعرف على اتجاهه بالمقارنة مع فترات سابقة.

ويعرف بأنه إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي أو الحدود الجغرافية لبلد ما خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة (الافندي، 2012، ص46). ومن خصائص الناتج المحلي الإجمالي ما يلي (كافي، 2014، ص76-77):

أ- شموليته لكل ما ينتج في الاقتصاد من سلع وخدمات: يمثل الناتج المحلي الإجمالي مجموع قيم السلع المنتجة من الاغذية والألبسة ومواد البناء وغيرها وجميع الخدمات محددة بأسعارها كالصحة والتعليم والثقافة والرياضة.

ب- يشمل فقط قيم السلع والخدمات النهائية: فعند حسابه تهمل قيم السلع الوسيطة التي تدخل في الإنتاج وذلك تلافياً للازدواجية.

ج- يحسب الناتج المحلي الإجمالي بالقيم السوقية: أي يعبر عنه بمقياس نقدي، وذلك لتسهيل عملية تقدير قيمة الناتج من السلع والخدمات.

د- يحسب الناتج المحلي الإجمالي فقط في إطار المساحة الجغرافية لبلد ما ويدخل ضمنه ما ينتجه المقيمين وغير المقيمين.

هـ- لا تظهر في حسابات الناتج المحلي الإجمالي النشاطات الممنوعة أو الاقتصاد الخفي (اقتصاد الظل) أو الخدمات المنزلية غير المقومة بالنقد ولا تظهر في السوق بشكل نظامي.

فعند تقدير الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ انه يقاس على أساسين: الأول على أساس أسعار السوق الفعلية للسلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة ويسمى بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالأسعار الجارية)، والمقصود بالأسعار الجارية أن السلع والخدمات المنتجة في سنة معينة قد تم تسعيرها وفقاً للأسعار السائدة في السوق خلال نفس السنة. أما الثاني فيقاس على أساس الأسعار الثابتة ويسمى بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)، والمقصود بالأسعار الثابتة أسعار سنة الأساس أو سنة المقارنة، وهو يعني مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة مقيمة بأسعار سنة الأساس، أي انه يستبعد تأثيرات الأسعار وتغيراتها، وزيادته تكون حقيقية، لذلك فهو

أكثر المقاييس استخداماً لقياس النمو الاقتصادي (سامويلسون؛ وآخرون، 2006، ص419).

### 3. علاقة السياسة النقدية بالنشاط الاقتصادي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الأساسية المستخدمة في قياس مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، إذ تتحدد علاقة السياسة النقدية بالنشاط الاقتصادي من خلال قدرتها على التأثير في الناتج المحلي الإجمالي بغرض الوصول إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، حيث تمثل السياسة النقدية حزمة من الأدوات والتدابير المصممة لتنظيم حركة عرض النقود والتحكم فيها بالاقتصاد وبما ينسجم مع المستوى المستهدف للنشاط الاقتصادي. وبذلك فإن أثر السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي يكون واضحاً من خلال تأثيرها على المعروض النقدي في الاقتصاد، والذي بدوره يكون له تأثير على الناتج المحلي الإجمالي وذلك لارتباط القطاع النقدي بالقطاع الحقيقي في الاقتصاد. فمن الممكن إحداث توسع نقدي في أوقات الكساد الاقتصادي من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية وذلك لتنشيط الاستثمار ومن ثم الطلب الكلي ومنها إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبذلك يحدث التوسع في النشاط الاقتصادي، والعكس في أوقات الرواج الاقتصادي والتضخم يلتزم البنك المركزي بسياسة نقدية تقيسية فيقل العرض النقدي ويقل الاستثمار والطلب الكلي وتتوقف الموجة التوسعية في النشاط الاقتصادي، وبذلك تظهر أهمية عرض النقود للنشاط الاقتصادي بالمجتمع. يتضح من كل ما سبق أن عرض النقود له تأثير مهم على الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مؤشراً للنشاط الاقتصادي بالمجتمع ويرتبط معه بعلاقة طردية موجبة (الدعوي، 2018، ص31-32).

### الإطار العملي للدراسة:

إن المحور الأساسي الذي يدور حوله الإطار العملي للدراسة هو قياس وتحليل أثر كل من عرض النقود بالمفهوم الواسع وسعر الصرف الرسمي باعتبارهما مؤشراً للسياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي الاسمي باعتباره مؤشراً للنشاط الاقتصادي خلال الفترة (2003-2024) لغرض قياس الاستجابة الاسمية لهذه المؤشرات واختبار صحة فرضية الدراسة. وقبل تقدير هذه العلاقة سيتم أولاً تحليل التطورات التي شهدتها كل من عرض



النقود بالمفهوم الواسع وسعر الصرف الرسمي والناتج المحلي الإجمالي الاسمي في ليبيا خلال تلك الفترة.

**المبحث الأول: تحليل تطورات عرض النقود بالمفهوم الواسع وسعر الصرف الرسمي والناتج المحلي الإجمالي الاسمي في ليبيا خلال الفترة (2003-2024):-**

سيتم ذلك من خلال التحليل الاقتصادي لتطور السلاسل الزمنية للبيانات الخاصة بعرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي المبوبة في الجداول الإيضاحية والمعززة بالرسم البياني.

**1. تطورات عرض النقود بالمفهوم الواسع في ليبيا خلال الفترة (2003-2024):-**

يرى بعض الاقتصاديين أن عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2) يعد مؤشرا هام لتحديد اتجاه النمو في المعروض النقدي ومستوى النشاط الاقتصادي في الاقتصاد، إذ أنه أكثر دقة من ناحية علاقته الدخل القومي، كما أنه يستخدم كوسيلة للرقابة على حجم السيولة في الاقتصاد من قبل السلطة النقدية، فهو يشمل عرض النقود بمفهومه الضيق (M1) مضافا إليه الودائع الزمنية والادخارية وجميع أنواع الودائع في شكل أشباه النقود لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى فيما عدا البنوك المتخصصة (خضرة، 2021، ص20).

وبتحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (1) وكذلك الشكل (1) يلاحظ أن عرض النقود بالمفهوم الواسع قد شهد تقلبات ملحوظة خلال الفترة (2003-2024)، فبينما أخذ اتجاهها تصاعديا طيلة الفترة (2003-2017) حتى وصل إلى 111338.7 مليون دينار في عام (2017)، انخفض بمستوى ضئيل ليسجل خلال عام (2018) حوالي 110720.5 مليون دينار، ثم استمر في التذبذب بين الانخفاض والارتفاع إلى أن وصل إلى أعلى مستوياته خلال فترة الدراسة في عام (2024) حيث بلغ حوالي 158107.9 مليون دينار نتيجة للزيادة المسجلة في حجم النقد المتداول لدى الجمهور وحجم ودائع القطاع الخاص والمؤسسات العامة وشبه العامة لدى مصرف ليبيا المركزي (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع، 2024، جدول3).

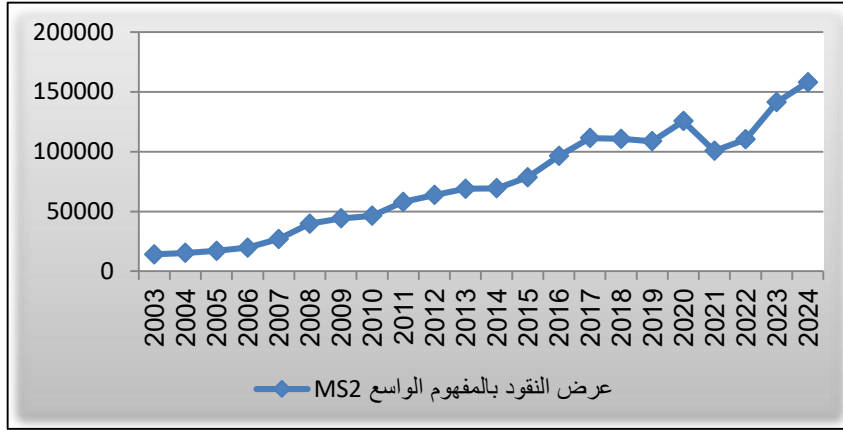
جدول رقم (1) تطور عرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2003-2024) (القيمة بالملليون دينار وبالأسعار الجارية)

السنة Year	سعر الصرف الرسمي Official Exchange Rate (ER)	عرض النقود بالمفهوم الواسع Broad Money Supply (MS2)	معدل النمو السني Growth Rate Annual (%)
2003	1.31	14051.80	-.
2004	1.25	15343.60	9.19
2005	1.35	17096.30	11.42
2006	1.29	19655.90	14.97
2007	1.22	26982.10	37.27
2008	1.25	39744.50	47.30
2009	1.24	44161.30	11.11
2010	1.27	46350.70	4.96
2011	1.22	57940.90	25.01
2012	1.26	63731.50	9.99
2013	1.27	69005.90	8.28
2014	1.27	69404.40	0.58
2015	1.38	78606.30	13.26
2016	1.39	96320.90	22.54
2017	1.39	111338.70	15.59
2018	1.36	110720.50	-0.56
2019	1.40	108741.40	-1.79
2020	1.39	125543.00	15.45
2021	4.52	100618.30	-19.85
2022	4.80	110338.90	9.66
2023	4.80	141400.20	28.15
2024	4.90	158107.90	11.82
متوسط معدل النمو السنوي الكلي لفترة الدراسة Average Annual Growth Rate			(%13.06)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : التقارير السنوية والنشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي (أعداد مختلفة 2006-2025).

- معدلات النمو السنوية تم احتسابها من قبل الباحث من خلال استخدام الصيغة التالية :

$$r = \frac{p2-p1}{p1} * 100$$



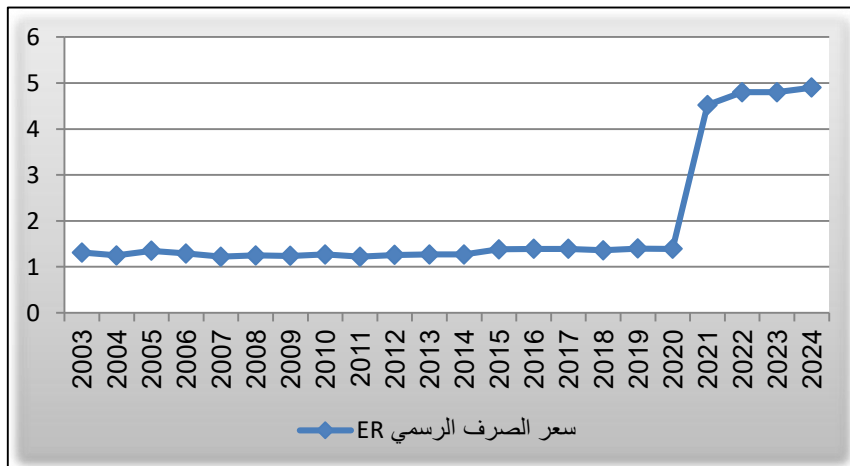
الشكل (1) تطور عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2003-2024)  
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (1).

كما يلاحظ أيضا من الجدول (1) وجود تذبذبا ملحوظا بين الانخفاض والارتفاع في معدلات النمو السنوية لعرض النقود بالمفهوم الواسع خلال فترة الدراسة، فقد ظهرت معدلات النمو السنوية لعرض النقود سالبة خلال بعض الأعوام، حيث سجل له أهم معدل نمو بالسالب خلال عام (2021) كنتيجة للانخفاض في حجم النقد المتداول لدى الجمهور وحجم ودائع القطاع الخاص والمؤسسات العامة وشبه العامة لدى مصرف ليبيا المركزي خلال ذلك العام (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع، 2021، جدول3). في حين شهدت معدلات النمو السنوية لعرض النقود ارتفاعا خلال بعض الأعوام من فترة الدراسة، حيث سجل أعلاها خلال عام (2008) بحوالي (47.30%). كما يلاحظ من نفس الجدول أن متوسط معدل النمو السنوي الكلي لعرض النقود خلال فترة الدراسة قد بلغ حوالي (13.06%).

## 2. تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي خلال الفترة (2003-2024):

يعبر سعر الصرف الرسمي عن عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية (أي عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية)، فهو يعد من أبرز المؤشرات التي تجسد فعالية السياسة النقدية في إدارة عرض النقود، إذ انه يعكس مدى قدرة البنك المركزي على تحقيق التوازن بين السيولة

المحلية والاستقرار المالي في الاقتصاد. وتحليل البيانات الرسمية الواردة بالجدول (1) وكذلك الشكل (2) يلاحظ أن سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي (عدد الدينارات الليبية مقابل الدولار الأمريكي) قد شهد استقرارا واضحا خلال الفترة (2003-2020) من فترة الدراسة، إذ حافظ على مستواه ما بين (1.22 - 1.40) دينار ليبي مقابل الدولار الأمريكي مدعوما بنوعية السياسة النقدية التي اتبعها المصرف المركزي للمحافظة على إحداث التوازن في أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية دون إجراء أي تعديل رسمي طوال تلك الفترة، رغم الضغوط التي واجهها الاقتصاد الوطني نتيجة للاضطرابات السياسية والانقسامات المؤسسية عقب عام 2011، والتي تسببت في تراجع الإنتاج النفطي وانخفاض الاحتياطيات من النقد الأجنبي وظهور فروق واضحة بين السعر الرسمي للدينار الليبي وسعره في السوق الموازية خلال بعض السنوات. في حين شهد عام 2021 تحولات جوهرية في مسار سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي، حين أعلن المصرف المركزي عن تعديله وتوحيده عند مستوى (4.52) دينار ليبي مقابل الدولار الأمريكي، وذلك في إطار سياسة إصلاح نقدي تهدف إلى معالجة التشوهات الناتجة عن تعدد أسعار الصرف وتحقيق الاستقرار والتوازن في أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية.



الشكل (2) تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي خلال الفترة (2024-2003)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (1).

3. تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في ليبيا خلال الفترة (2003-2024) :  
يعكس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي من خلال بعض جوانبه كفاءة السياسة النقدية، وذلك لكونه يعبر عن أهدافها المتعلقة بالإنتاج والتوظيف والعمالة في الاقتصاد، لذا يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا رئيسيا لقياس النشاط الاقتصادي، وذلك لدلالته على مدى تطور النشاط الاقتصادي في الاقتصاد (الدعوي، 2018، ص50).  
وبتحليل البيانات الواردة بالجدول (2) وكذلك الشكل (3) التاليين يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد شهد اتجاهات متباينة وتفاوت ملحوظ خلال الفترة (2003-2024)، حيث ارتفع ليسجل أعلى قيمة له خلال تلك الفترة في عام (2024) بمقدار 397564.5 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (30.87%). في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي أدنى قيمة له خلال فترة الدراسة بمقدار 37360.7 مليون دينار في عام (2003).

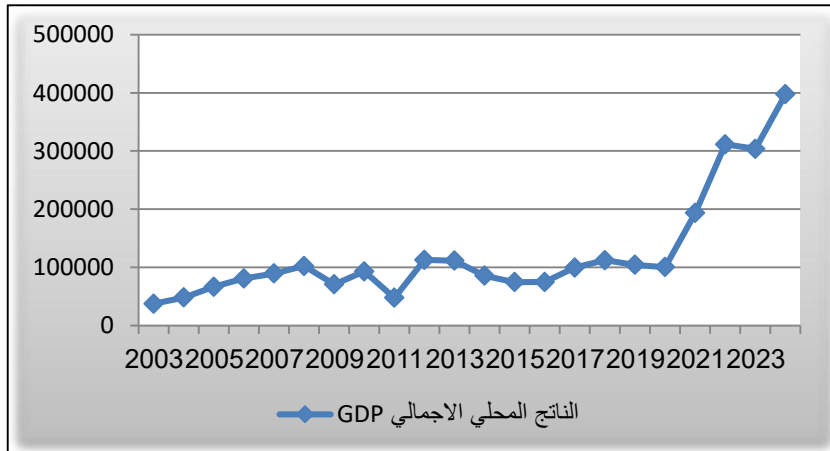
جدول رقم (2) تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2003-2024) ( القيمة بالمليون دينار وبالأسعار الجارية)

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي Nominal Gross Domestic Product (GDP)		السنة Year
معدل النمو السنوي Annual Growth Rate	القيمة Value	
-	37360.70	2003
28.76	48105.40	2004
38.14	66450.70	2005
21.49	80729.90	2006
10.57	89260.30	2007
14.55	102242.90	2008
-31.05	70493.30	2009
31.89	92978.20	2010
-48.86	47549.50	2011
136.79	112591.00	2012
-1.02	111438.70	2013
-23.29	85484.50	2014
-12.88	74477.50	2015
0.24	74652.70	2016
33.28	99496.20	2017
12.82	112250.00	2018

-7.19	104180.70	2019
-3.86	100459.00	2020
92.41	193295.00	2021
61.06	311321.00	2022
-2.42	303790.00	2023
30.87	397564.50	2024
(%18.21)	متوسط معدل النمو السنوي الكلي لفترة الدراسة Average Annual Growth Rate	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التقارير السنوية والنشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي (أعداد مختلفة 2006-2025). نشرة الحسابات القومية لفترة 2006-2019 الصادرة عن وزارة التخطيط (2022).

- معدلات النمو السنوية تم احتسابها من قبل الباحث من خلال استخدام الصيغة التالية:  $r = \frac{p_2 - p_1}{p_1} * 100$



الشكل البياني رقم (3) تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2003-2024)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (2).

كما يلاحظ من الجدول (2) وجود تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع في معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، حيث تظهر قيم معدلات النمو السنوية للناتج بالسالب خلال بعض الأعوام من تلك الفترة وذلك نتيجة للتقلبات الاقتصادية والأمنية والسياسية المصاحبة لمعظم تلك الأعوام، والتي ظهرت بوضوح خلال عام 2011 عندما سجل الناتج معدل نمو سنوي سالب هو الأعلى خلال فترة الدراسة والذي بلغ بحوالي (-48.86%)، وأيضاً ساهمت الاضطرابات الحاصلة على

مستويات الإنتاج والأسعار في قطاع النفط خلال بعض تلك السنوات في تسجيل معدلات نمو سنوية سالبة للناتج المحلي الإجمالي، وتجدر الإشارة إلى أن قطاع النفط يعد موردا رئيسيا للاقتصاد الليبي. كما ساهمت جائحة كورونا خلال عامي (2019، 2020) في تسجيل معدلات نمو سالبة للناتج المحلي الإجمالي. في حين ذلك شهدت معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي تحسنا ملحوظا خلال بعض الأعوام من فترة الدراسة، حيث سجلت معدلات نمو سنوية موجبة كان الأعلى منها خلال عامي 2012 و 2021 بحوالي (136.79%) و (92.41%)، وهو ما يدل على حدوث تعافي اقتصادي بالاقتصاد الوطني خلال هذين العامين. كما يلاحظ من نفس الجدول أن متوسط معدل النمو السنوي الكلي للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة قد بلغ حوالي (19.49%).

#### المبحث الثاني: تقدير أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في ليبيا للفترة (2003-2024م) :-

سيتم ذلك من خلال استخدام المنهج القياسي التحليلي لقياس أثر كلا من عرض النقود بالمفهوم الواسع وسعر الصرف الرسمي للدينار الليبي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وكذلك لتحديد نوع وطبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل.

##### 1. تصنيف متغيرات نموذج الدراسة :

تصنف متغيرات نموذج الدراسة إلى صنفين؛ أولها المتغير التابع Dependent Variable وهو متغير يرتبط سلوكه واتجاهه بمتغيرات أخرى تسمى بالمتغيرات المستقلة، وفي نموذج هذه الدراسة تم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (GDP) كمتغير تابع وذلك لكونه يعكس الحجم الكلي للنشاط الاقتصادي في المجتمع، وينسجم مع طبيعة الدراسة وموضوعها وأهدافها. أما الصنف الثاني لمتغيرات نموذج الدراسة فيتمثل في المتغيرات المستقلة Independent Variables وهي متغيرات تحدد سلوك واتجاه المتغير التابع، وفي نموذج هذه الدراسة تتمثل المتغيرات المستقلة في عرض النقود بالمفهوم الواسع (MS2) باعتباره متغير يجسد حجم السيولة المحلية واتجاه المعروض النقدي في الاقتصاد، وسعر الصرف الرسمي للدينار الليبي (ER) باعتباره

متغير يعبر عن عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية (UYD/USD) ويعكس القيمة الرسمية للدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية. ولتجنب تحيز الناتج الاسمي لتأثير الأسعار تم إضافة متغير مستقل آخر يتمثل فيخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (P) باعتباره متغير يعكس مؤشر الأسعار في الاقتصاد، ويقاس مستوى التغيرات السعيرية المؤثرة على النشاط الاقتصادي.

## 2. صياغة وبناء النموذج القياسي للدراسة:

يُعد بناء النموذج القياسي خطوة أساسية للحصول على نتائج تعكس بدقة طبيعة العلاقة بين المتغيرات، فمن خلال الاعتماد على الدراسات السابقة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة وبناء نموذج قياسي لقياس تأثير كلا من عرض النقود بالمفهوم الواسع وسعر الصرف الرسمي والمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالأسعار الجارية) في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، وكذلك لتحديد نوع وطبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات الاقتصادية، كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$GDP = \alpha + \beta_1 MS2 + \beta_2 ER + \beta_3 P + \epsilon t \dots \dots (1)$$

حيث أن :

GDP : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (المتغير التابع).

MS2 : عرض النقود بالمفهوم الواسع (المتغير المستقل الأول).

ER : سعر الصرف الرسمي (المتغير المستقل الثاني).

P : المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (المتغير المستقل الثالث).

$\alpha$  : الحد الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$  : معاملات النموذج.

$\epsilon t$  : حد الخطأ العشوائي (البواقي).

إلا أن خطوة بناء النموذج القياسي للدراسة وحدها لا تكفي لضمان سلامة النتائج وصحتها. فالسلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية قد تُظهر نتائج مقبولة من الناحية النظرية والإحصائية حتى في حال عدم وجود أساس نظري يربط بينها. ويُعزى ذلك إلى تأثير عامل الزمن في بيانات السلاسل الزمنية، الأمر الذي قد يؤدي إلى ظهور علاقات معنوية



بين متغيرات لا تربطها علاقة حقيقية، وهي الظاهرة المعروفة بالانحدار الزائف، والتي تنتج عن استخدام سلاسل زمنية غير مستقرة في تقدير النماذج الاقتصادية.

### 3. المنهجية المتبعة في تقدير النموذج القياسي:

بناءً على ما سبق ذكره، سيتم أولاً اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات في نموذج الدراسة، فإذا كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى  $I(0)$  يُستخدم نموذج المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وإذا كانت مستقرة عند الفرق الأول  $I(1)$  يُستخدم نموذج تصحيح الخطأ لجوهانسون (ECM). أما إذا كانت المتغيرات مختلطة  $I(0)$  و  $I(1)$  فيُفضل استخدام نموذج ARDL.

### 4. اختبار استقرارية المتغيرات:

وبإجراء اختبار استقرارية المتغيرات على متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور، للتعرف على استقرار المتغيرات ودرجة تكاملها، تم التوصل إلى النتائج الموضحة بالجدول (3):

جدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور (ADF)

رتبة تكامل المتغيرات Order of integration of the variables	الفرق الأول First difference			المستوي Level			احصاءة الاختبار Test statistic	المتغيرات Variables
	a	b	non	a	b	non		
I(1)	-4.46	-3.80	-3.31	0.04	1.30	2.36	t.stat	GDP
	0.0106	0.0101	0.0022	0.9941	0.9977	0.9935	Prob	
	**	**	**	NO	NO	NO	Result	
I(0)	-	-	-	3.76	0.34	2.64	t.stat	MS2
	-	-	-	0.0411	0.9749	0.9965	Prob	
	-	-	-	**	NO	NO	Result	
I(1)	-4.45	-4.16	-4.00	-1.24	-0.06	0.90	t.stat	ER
	0.0108	0.0047	0.0004	0.8743	0.9414	0.8962	Prob	
	**	**	**	NO	NO	NO	Result	
I(1)	-3.87	-3.89	-3.52	-1.54	-0.19	1.51	t.stat	P
	0.0335	0.0084	0.0013	0.7815	0.9257	0.9633	Prob	
	**	**	**	NO	NO	NO	Result	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Eviews.

**non-** تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام، **b** تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط، **a** تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام.  
- \*\* تعني معنوي عند مستوى معنوية 5%.

تشير نتائج اختبار ADF المعروضة في الجدول (3) إلى أن جميع المتغيرات (GDP، ER، P) لم تكن مستقرة عند مستواها الأصلي، باستثناء متغير عرض النقود بالمفهوم الواسع (MS2)، الذي تحققت فيه خاصية السكون عند المستوى في حالة وجود قاطع

واتجاه عام عند مستوى دلالة 5%. وعند أخذ الفروق الأولى للمتغيرات غير المستقرة، أصبحت جميعها مستقرة سواء كان ذلك بوجود قاطع أم بوجود قاطع واتجاه عام أو بدونهما، أي أنها متكاملة من الرتبة الأولى  $I(1)$  عند مستوى دلالة 5%، بينما متغير عرض النقود بالمفهوم الواسع متكامل من الرتبة الصفرية  $I(0)$ . استناداً إلى نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة، والتي أظهرت أن السلاسل محل الدراسة تتصف بالسكون عند مستويات مختلفة، سواء عند المستوى أو عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الرتبة  $I(0)$  و  $I(1)$  عند مستوى دلالة 5%، أصبح من الضروري إجراء اختبار التكامل المشترك، لذلك سيتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) باستخدام الصيغة اللوغاريتمية للمتغيرات لتقليل تشتت البيانات وجعلها أكثر تجانساً واستقراراً، وبناءً عليه سيتم إعادة صياغة النموذج القياسي السابق رقم (1) وفق إطار نموذج ARDL التالي:

$$\begin{aligned} \Delta \log(R.GDP) = & \alpha + \beta_1 \log(GDP_{t-1}) + \beta_2 \log(MS2_{t-1}) \\ & + \beta_3 \log(ER_{t-1}) + \beta_4 \log(P_{t-1}) \\ & + \sum_{i=1}^{m1} \delta_1 \Delta \log(GDP_{t-i}) + \sum_{i=0}^{m1} \delta_2 \Delta \log(MS2_{t-i}) \\ & + \sum_{i=1}^{m1} \delta_3 \Delta \log(ER_{t-i}) \\ & + \sum_{i=1}^{m1} \delta_4 \Delta \log(P_{t-i}) + \mu_t \dots \dots \dots (2) \end{aligned}$$

حيث أن:

$\log(GDP)$ : اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

$\log(MS2)$ : اللوغاريتم الطبيعي لعرض النقود بالمفهوم الواسع.

$\log(ER)$ : اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف الرسمي.

$\log(P)$ : اللوغاريتم الطبيعي للمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي كمقياس لمستوى الأسعار.

$\Delta$ : الفروق الأولى للمتغيرات (لتقدير العلاقة قصيرة الأجل).

$\alpha$ : الحد الثابت.

$m_i$ : فترات الإبطاء لكل متغير.

$\beta_i$ : معاملات العلاقة طويلة الأجل.

$\delta_i$ : معاملات العلاقة قصيرة الأجل (الفروق الأولى).

$\mu_t$ : حد الخطأ العشوائي.

##### 5. تقدير النموذج القياسي:

أولاً: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) :-

بعد تحديد درجة تكامل المتغيرات الاقتصادية باستخدام اختبار الاستقرار، تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بهدف دراسة أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2003-2024م. وتوضح نتائج التقدير العلاقة بين المتغيرات (عرض النقود وسعر الصرف والمستوى العام للأسعار) ومستوى النشاط الاقتصادي، وبعد إجراء التقدير تم التوصل إلى النتائج الموضحة بالجدول (4):

جدول رقم (4) نتائج تقدير نموذج ARDL

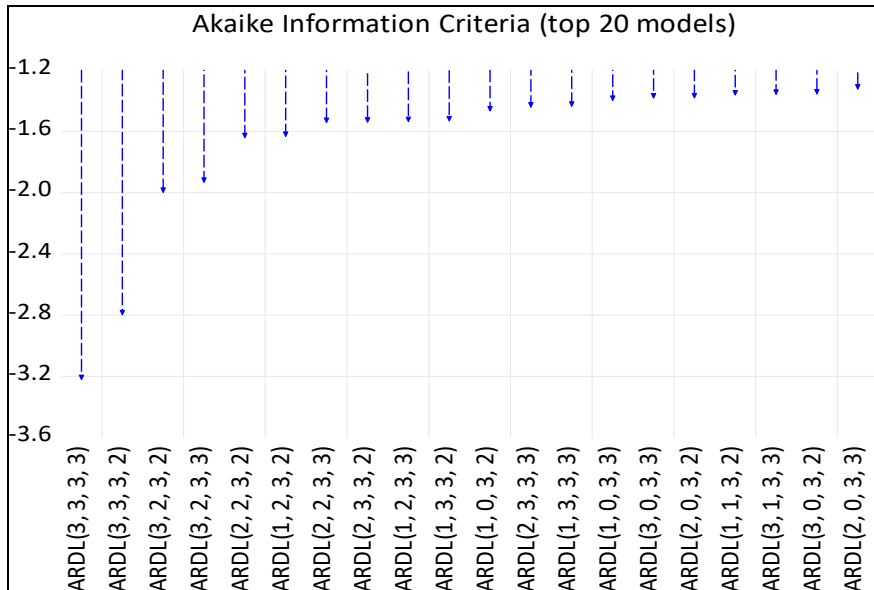
Dependent Variable: LOG(GDP)				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 2006 2024				
Included observations: 19 after adjustments				
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (3 lags, automatic): LOG(MS2) LOG(ER) LOG(P)				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 192				
Selected Model: ARDL(3, 3, 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(GDP(-1))	-0.250210	0.113699	-2.200630	0.1151
LOG(GDP(-2))	-0.175012	0.072393	-2.417512	0.0944
LOG(GDP(-3))	-0.410005	0.100164	-4.093346	0.0264
LOG(MS2)	1.122823	0.334179	3.359943	0.0437
LOG(MS2(-1))	-0.607940	0.510469	-1.190944	0.3193
LOG(MS2(-2))	0.963089	0.554791	1.735948	0.1810
LOG(MS2(-3))	-1.080701	0.358355	-3.015727	0.0570
LOG(ER)	0.678873	0.123159	5.512189	0.0118
LOG(ER(-1))	-0.443071	0.162318	-2.729650	0.0720
LOG(ER(-2))	0.664729	0.130957	5.075922	0.0148
LOG(ER(-3))	0.137036	0.094808	1.445414	0.2441
LOG(P)	0.268357	0.133655	2.007835	0.1383

LOG(P(-1))	0.259502	0.245679	1.056263	0.3684
LOG(P(-2))	1.173153	0.184597	6.355224	0.0079
LOG(P(-3))	-1.219782	0.220490	-5.532150	0.0116
C	13.53242	1.710229	7.912635	0.0042
R-squared	0.998485	Mean dependent var		11.64207
Adjusted R-squared	0.990909	S.D. dependent var		0.553972
S.E. of regression	0.052818	Akaike info criterion		-3.205539
Sum squared resid	0.008369	Schwarz criterion		-2.410222
Log likelihood	46.45262	Hannan-Quinn criter.		-3.070939
F-statistic	131.8049	Durbin-Watson stat		3.203297
Prob(F-statistic)	0.000950			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Eviews.

من الجدول (4) السابق يتضح أن فترات الإبطاء المثلى للنموذج هي (3، 3، 3)، وذلك اعتماداً على قيم معيار أكايك (AIC) الذي يختار مجموعة الإبطاءات التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار. وقد بلغت القيمة الدنيا للمعيار حوالي (-3.21)، وتم تحديد هذه الفترات تلقائياً من قبل البرنامج الإحصائي المستخدم. ويظهر الشكل (4) تخلف الإبطاءات الذي اختاره نموذج ARDL ذاتياً باستخدام معيار أكايك.



الشكل (4) التخلف الزمني الذي حدده نموذج ARDL تلقائياً باستخدام معيار أكايك (AIC)  
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Eviews.

وكذلك تُظهر الاختبارات الإحصائية مدى جودة النموذج، حيث بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2 = 0.99$ )، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر نحو 99% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وهو معدل النمو الاقتصادي. أما النسبة المتبقية البالغة 1% تُعزى إلى تأثيرات عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. كما يتبين أن النموذج يتمتع بمعنوية إحصائية عالية، وذلك من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار F التي جاءت أقل من مستوى الدلالة 5%.

#### ثانياً : اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) :-

يُعد اختبار الحدود (Bounds Test) من الاختبارات الأساسية في إطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، ويهدف إلى التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والمتغيرات المستقلة عرض النقود (MS2)، وسعر الصرف (ER)، والمستوى العام للأسعار (P). ويعتمد الاختبار على قيمة إحصاء (F) التي تتم مقارنتها بقيم الحدود العليا والدنيا عند مستويات معنوية مختلفة لتحديد ما إذا كانت العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة قائمة أم غير موجودة. وقد جاءت نتائج هذا الاختبار كما هو موضح في الجدول (5):

تشير القيمة المحسوبة لإحصاء F في الجدول (5) الخاص بنتائج اختبار الحدود؛ إلى أنها بلغت 27.89032، وهي قيمة تفوق الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وبناءً على ذلك؛ يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فيما بينها.

**جدول رقم (5) نتائج اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود Bounds Test**

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: DLOG(GDP)				
Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 3)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Sample: 2003 2024				
Included observations: 19				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	27.89032		Asymptotic: n=1000	
k	3	10%	2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
وجود تكامل مشترك (علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة) Existence of cointegration (a long-run equilibrium relationship among the study variables)		النتيجة Result		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Eviews.

**ثالثاً : تقدير معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل :-**

بعد التأكد من وجود علاقة توازن طويلة الأجل باستخدام اختبار الحدود، جرى الانتقال إلى تقدير معلمات النموذج لكل من الأجلين القصير والطويل، إضافة إلى تقدير معامل نموذج تصحيح الخطأ (ECM). وكانت نتائج التقدير كما هو مبين في الجدول (6) :

**جدول (6) نتائج معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ للنموذج القياسي**

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: DLOG(GDP)				
Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 3)				
Sample: 2003 2024				
Included observations: 19				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(GDP(-1))	0.585017	0.071153	8.221914	0.0038
DLOG(GDP(-2))	0.410005	0.055603	7.373848	0.0052
DLOG(MS2)	1.122823	0.155636	7.214429	0.0055
DLOG(MS2(-1))	0.117612	0.129303	0.909581	0.4301

DLOG(MS2(-2))	1.080701	0.134451	8.037850	0.0040
DLOG(ER)	0.678873	0.072325	9.386461	0.0026
DLOG(ER(-1))	-0.801766	0.073479	-10.91149	0.0016
DLOG(ER(-2))	-0.137036	0.048464	-2.827597	0.0663
DLOG(P)	0.268357	0.063768	4.208364	0.0245
DLOG(P(-1))	0.046629	0.077966	0.598070	0.5919
DLOG(P(-2))	1.219782	0.078293	15.57966	0.0006
CointEq(-1)*	-1.835227	0.101740	-18.03849	0.0004
R-squared	0.996243	Mean dependent var		0.094152
Adjusted R-squared	0.990338	S.D. dependent var		0.351777
S.E. of regression	0.034578	Akaike info criterion		-3.626591
Sum squared resid	0.008369	Schwarz criterion		-3.030103
Log likelihood	46.45262	Hannan-Quinn criter.		-3.525642
Durbin-Watson stat	3.203297			
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(MS2)	0.216469	0.071798	3.014968	0.0570
LOG(ER)	0.565362	0.088142	6.414212	0.0077
LOG(P)	0.262218	0.169059	1.551045	0.2187
C	7.373702	0.313314	23.53456	0.0002
EC = LOG(GDP) - (0.2165*LOG(MS2) + 0.5654*LOG(ER) + 0.2622*LOG(P) + 7.3737 )				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Eviews.

#### رابعاً : تقييم النموذج المقدر اقتصادياً وإحصائياً وقياسياً :-

من خلال نتائج التقدير بالجدول (6) السابق ونتائج الاختبارات التشخيصية بالجدول (7) والشكل (5) التاليين يتضح الآتي:

أ- التقييم الاقتصادي للنموذج: تشير إشارة معامل عرض النقود بالمفهوم الواسع (MS2) إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي في الأجلين القصير والطويل على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي باعتباره مؤشراً للنشاط الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، إذ بلغت مرونة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالنسبة لعرض النقود في الأجل القصير حوالي 1.123، وهذا يعني أن زيادة عرض النقود بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 1.123% خلال الأجل القصير، في حين بلغت المرونة في الأجل الطويل حوالي 0.217 أي أن زيادة عرض النقود بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 0.217% خلال الأجل الطويل، وهو ما يتفق مع طرح النظرية النقدية الذي يقر بحيادية النقود في الأجل الطويل. حيث يشير التباين

الواضح لمرونة عرض النقود في الاجلين القصير والطويل إلى اختلاف طبيعة استجابة السيولة المحلية للتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، فالأثر المرتفع لعرض النقود في الاجل القصير مقابل انخفاضه في الاجل الطويل يظهر أن السياسة النقدية المتبعة في ليبيا هي سياسة قصيرة المدى، ولا يمكن الاعتماد عليها وحدها لتحقيق استقرار اقتصادي طويل الاجل دون القيام بإصلاحات هيكلية عميقة.

فيما تشير إشارة معامل سعر الصرف الرسمي (ER) إلى وجود أثر ايجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة في الأجلين القصير والطويل، حيث بلغت مرونة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي كمؤشر للنشاط الاقتصادي بالنسبة لسعر الصرف الرسمي في الاجل القصير حوالي 0.679، وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي (أي انخفاض قيمة الدينار الليبي) بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 0.679% خلال الأجل القصير، في حين بلغت المرونة في الأجل الطويل حوالي 0.565 أي أن زيادة سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي (أي انخفاض قيمة الدينار الليبي) بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 0.565% في الأجل الطويل، وهذه النتيجة تتسجم مع الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على العوائد النفطية المسعرة بالدولار، إذ أن انخفاض قيمة الدينار الليبي يؤدي إلى ارتفاع القيمة الاسمية لهذه العوائد عند تحويلها إلى العملة المحلية، مما يعزز الزيادة الاسمية في الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس في جوهره اثر التقييم الاسمي للعوائد النفطية أكثر من كونه نمواً حقيقياً في النشاط الاقتصادي. كما تشير إشارة معامل المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (P) باعتباره مؤشراً للأسعار في الاقتصاد إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي في الاجل القصير على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، إذ بلغت مرونة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي كمؤشر للنشاط الاقتصادي بالنسبة لمؤشر الأسعار في الاجل القصير حوالي 0.268، وهذا يعني أن زيادة الأسعار بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 0.268% خلال الأجل القصير. في حين بلغت مرونة الناتج المحلي الاسمي بالنسبة لمؤشر الأسعار في الاجل الطويل حوالي 0.262 إلا أنها غير معنوية من الناحية الإحصائية، وهو ما يتماشى مع تفسير النظرية النقدية للتضخم في الاجل الطويل بأنه ظاهرة نقدية. ويمكن أن يفسر ذلك بأن جزءاً كبيراً



من الأثر السعري على المدى الطويل في الاقتصاد الليبي يتم استيعابه من خلال المتغيرات النقدية مثل عرض النقود.

أما إشارة معلمة تصحيح الخطأ (-1) CointEq كانت نتيجتها سالبة، إذ بلغت قيمتها (-1.835) وهي معنوية. حيث تشير قيمة معلمة تصحيح الخطأ إلى أن قرابة 183.5% من اختلال التوازن في الأجل القصير يمكن تصحيحها سنوياً من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، وهو ما يعني أن العودة إلى التوازن في الأجل الطويل تتطلب فترة تقل عن عام واحد تقريباً.

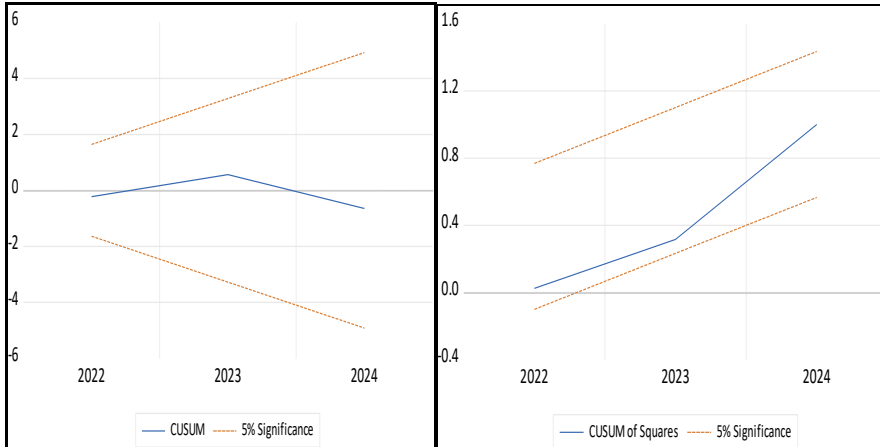
**ب- التقييم الإحصائي للنموذج:** يتضح من المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول (4) سلامة النموذج المقدر من الناحية الإحصائية، إذ تشير نتائج اختبار  $t$  إلى معنوية جميع المتغيرات التفسيرية في الأجل القصير عند مستوى معنوية 5%. أما في الأجل الطويل فقد أظهرت نتائج هذا الاختبار وجود دلالة إحصائية لمتغير عرض النقود بالمفهوم الواسع عند مستوى 10%، ولمتغير سعر الصرف الرسمي عند مستوى 1%، في حين لم يكن لمتغير المخفّض الضمني للنااتج المحلي الإجمالي أي تأثير معنوي في الأجل الطويل، ويُعزى ذلك إلى أن جزءاً كبيراً من الأثر السعري على المدى الطويل في الاقتصاد الليبي يتم استيعابه من خلال المتغيرات النقدية مثل عرض النقود. علاوة على ذلك يوضح الارتفاع الكبير في قيمة معامل التحديد ( $R\text{-squared} = 0.99$ ) قدرة النموذج على تفسير نحو 99% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي باعتباره مؤشراً للنشاط الاقتصادي، مما يعكس القوة التفسيرية والملائمة الإحصائية للنموذج.

**ج- التقييم القياسي للنموذج:** للتأكد من مدى خلق النموذج المستخدم من المشاكل القياسية، تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية، وقد عرضت نتائج هذه الاختبارات بالجدول (7) والشكل (5) التاليين على النحو الآتي:

جدول (7) نتائج الاختبارات التشخيصية

القيمة الاحتمالية Probabilit y value	القيمة المحسوبة Calculate d value	الاختبار المستخدم The test employed		الاختبارات التشخيصية Diagnostic tests
**0.0930	57.28920	F- statisti c	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	الارتباط الذاتي للأخطاء Autocorrelation of errors
**0.6678	0.809682	J.B	Jarque- Bera test	التوزيع الطبيعي للأخطاء Normal distribution of the errors
**0.1017	3.015856	F- statisti c	Heteroscedasticit y Test: ARCH	عدم ثبات تباين الأخطاء Heteroscedasticit y of the errors
**0.8136	0.071993	F- statisti c	Ramsey RESET Test	أخطاء التوصيف Specification errors
مستقر		CUSUM		الاستقرار الهيكلي
مستقر		CUSUM of Squares		لمعاملات النموذج Structural stability of model parameters

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews.



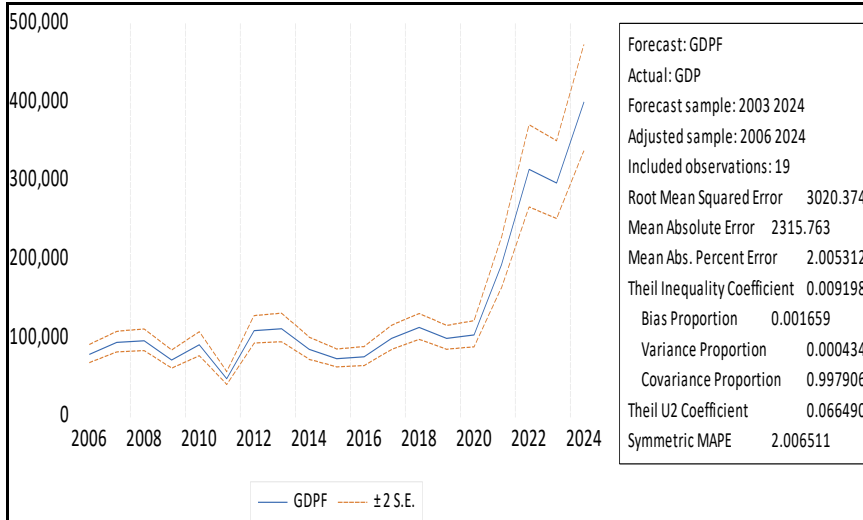
الشكل (5) نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي  
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews.

تشير نتائج الاختبارات التشخيصية للكشف عن المشكلات القياسية إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وفقا لاختبار Breusch–Godfrey، في حين أظهرت نتائج اختبار Jarque–Bera ان بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي. كما بينت نتائج اختبار ARCH عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين. كذلك، أظهر اختبار Ramsey RESET مدى ملائمة وصحة الشكل الدالي للنموذج المستخدم، حيث جاءت القيمة الاحتمالية لجميع الاختبارات التشخيصية أكبر من مستوى الدلالة 5%، بما يعزز قبول النموذج من الناحية القياسية.

وتُظهر نتائج اختبار الاستقرار باستخدام اختباري CUSUM و CUSUM of Squares، المبينة في الشكل (5)، أن النموذج يتمتع بالاستقرار؛ إذ بقي المساران البيانيان للاختبارين ضمن الحدود الحرجة عند مستوى دلالة 5%. وهذا يشير إلى وجود انسجام واستقرار بين نتائج الأجلين القصير والطويل في النموذج.

#### خامسا : نتائج اختبار الأداء التنبؤي للنموذج :-

بعد التأكد من جودة نتائج تقدير النموذج المستخدم من خلال اجتيازه للمعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، يتم استخدام معامل عدم التساوي لـ ثايل Theil Inequality Coefficient للتأكد من أن النموذج يتمتع بقدرة جيدة على التنبؤ خلال فترة الدراسة، ويمكن توضيح ذلك بالشكل (6) التالي:



الشكل البياني رقم (6) القيم الفعلية والمتوقعة للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2024-2003)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews.

يُستدل من الشكل (6) أن قيمة معامل تايل ( $T = 0.009198$ ) جاءت أقل من الواحد الصحيح واقتربت من الصفر، مما يدل على أن النموذج يتمتع بدرجة عالية من الدقة وكفاءة جيدة في التنبؤ خلال فترة الدراسة. وعليه، يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج في عمليات التحليل وتقييم السياسات الاقتصادية، إضافةً إلى استخدامه في التنبؤ المستقبلي بما يدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة لتحقيق الأهداف المرسومة.

#### الخاتمة: النتائج والتوصيات:-

##### أولاً : النتائج :-

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

1- تشير نتائج التحليل الوصفي إلى أن الانخفاض في حجم النقد المتداول لدى الجمهور وتراجع ودائع القطاع الخاص والمؤسسات العامة وشبه العامة لدى مصرف ليبيا المركزي؛ إلى جانب الاضطرابات في مستويات الإنتاج والأسعار بقطاع النفط الليبي، أسهم في تسجيل معدلات نمو سالبة لكل من عرض النقود بالمفهوم الواسع والناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال بعض الأعوام من فترة الدراسة.

2- كشفت نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF أن متغيرات الدراسة (GDP, ER, P) غير مستقرة عند مستوياتها الأصلية، فيما تحقق الاستقرار عند المستوى لمتغير عرض النقود بالمفهوم الواسع (MS2) عند وجود قاطع واتجاه عام عند مستوى دلالة 5%. وعند أخذ الفروق الأولى للمتغيرات غير المستقرة أصبحت جميعها مستقرة، أي متكاملة من الرتبة الأولى  $I(1)$ ، بينما بقي متغير MS2 متكامل من الرتبة الصفرية  $I(0)$ . وبناءً على هذه النتائج يمكن القول إن السلاسل الزمنية محل الدراسة اتسمت بالسكون عند مستويات مختلفة.

3- بينت نتائج نموذج ARDL أن المتغيرات النقدية والكلية المدروسة تمارس أثراً إيجابياً ومعنوياً على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في ليبيا بما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة التي تفترض أن متغيرات السياسة النقدية تمارس تأثيراً طردياً ذا دلالة إحصائية على متغير النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة. فقد أظهر عرض النقود أثراً إيجابياً وقوياً في الأجل القصير، بما يعكس طبيعة السياسة النقدية قصيرة المدى. كما بين سعر الصرف الرسمي أثراً إيجابياً ومعنوياً في كلا الأجلين القصير والطويل. بينما كان أثرخفض الضمني إيجابياً في الأجلين القصير والطويل ومعنوياً في الأجل القصير فقط، نظراً لاستيعاب الأثر السعري في الأجل الطويل عبر المتغيرات النقدية. وقد دعمت المؤشرات الإحصائية سلامة النموذج وملاءمته من الناحية الإحصائية، حيث جاءت معظم المتغيرات معنوية، وبلغ معامل التحديد 0.99 بما يعكس القوة التفسيرية للنموذج في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

4- أظهرت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) في إطار نموذج ARDL وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. كما أكدت نتائج نموذج تصحيح الخطأ هذه العلاقة طويلة الأجل، إذ جاءت إشارة معامل (CointEq-1) سالبة ومعنوية وبقيمة بلغت نحو (-1.835) بما يعكس قدرة النموذج على تصحيح ما يقارب 183.5% من اختلالات الأجل القصير سنوياً والعودة السريعة إلى مسار التوازن طويل الأجل خلال فترة تقل عن عام واحد. وتتسجم هذه النتائج مع منطق النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة التي تفترض وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط بين المتغيرات المدروسة.

5- أظهرت نتائج الاختبارات التشخيصية أن النموذج القياسي المستخدم يتمتع بسلامة إحصائية وجودة تقديرية عالية، إذ خلت تقديراته من مشكلات الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين وفقاً لاختباري Breusch-Godfrey و ARCH ، وتمتعت مخلفاته بتوزيع طبيعي حسب اختبار Jarque-Bera، وأكد اختبار Ramsey RESET صحة الشكل الدالي للنموذج. كما أوضحت اختبارات الاستقرار CUSUM و CUSUMSQ استقرار معاملات النموذج عبر فترة الدراسة، وبيّنت قيمة معامل عدم المساواة لثايل (0.0092) قدرة تنبؤية مرتفعة واقترب النموذج من المثالية، مما يعزز إمكانية الاعتماد على نتائجه في تحليل السلوك الاقتصادي وتقييم السياسات الاقتصادية وصياغة توقعات اقتصادية موثوقة.

#### ثانياً : التوصيات :-

- بناءً على النتائج التي تم الوصول إليها؛ توصي هذه الدراسة بالآتي :
- 1- تعزيز فعالية السياسة النقدية في ضبط السيولة عبر تطوير أدوات السوق المفتوحة وتوسيع استخدام أدوات سحب السيولة، بما يحد من التقلبات الحادة في النقد المتداول والودائع، ويخفف الضغوط التضخمية ويدعم الاستقرار النقدي والنشاط الاقتصادي.
  - 2- تحقيق التنسيق المؤسسي بين السياسات النقدية والمالية والتجارية، وتنفيذ إصلاحات هيكليّة في القطاع المصرفي والقطاع المالي والإنتاجي، بما يعالج الطابع قصير الأجل للسياسة النقدية ويجعل تأثيرها أكثر استدامة على المدى الطويل.
  - 3- تبني نظام مرن ومنضبط لإدارة سعر الصرف يراعي أثر انخفاض قيمة الدينار على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، بما يعزز الاستقرار ويحد من التقلبات المرتبطة بالطبيعة الربعية للاقتصاد الليبي.
  - 4- تعزيز الاستقرار الإنتاجي في القطاع النفطي وتحسين كفاءة إدارته، بالتوازي مع تسريع جهود تنويع النشاط الاقتصادي لرفع مساهمة القطاعات غير النفطية وتكوين احتياطات إستراتيجية قادرة على امتصاص الصدمات.
  - 5- توسيع استخدام النماذج القياسية المتقدمة في التنبؤ والتحليل الكلي وتوظيف نتائجها في تصميم السياسات الاقتصادية، بما يعزز موثوقية التقييم الاقتصادي وفعالية صنع القرار.

## المراجع :

- ال طاهر، محمد ايسر احمد (2021). دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020 (رسالة ماجستير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الشرق الادنى.
- احميد، محمد الصيد & محفوظ، عبد الرحمن علي (2019). تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2017م. مجلة كليات التربية، (14)، 366-391.
- الافندي، محمد احمد (2012). مبادئ الاقتصاد الكلي (ط. 2). دار الكتاب الجامعي.
- الحاج، عبد الحميد مفتاح احمد (2022). قياس اثر التغير في عرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي الليبي خلال الفترة 2005-2021. مجلة الجبل العلمية، (5)، 1-13.
- خالد، جميل محمد (2014). أساسيات الاقتصاد الدولي. الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- خضرة، صديقي (2021-2022). الاقتصاد النقدي. (مطبوعة علمية منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار.
- الخيكاني، نزار كاظم & الموسوي، يونس حيدر (2015). السياسات الاقتصادية: الإطار العام واثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي (ط. 2). دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الدعيمي، حسن محمد جواد (2018). أثر السياسة النقدية في بعض المتغيرات النقدية باستخدام نموذج FAVAR في بلدان مختارة للمدة 1990-2017 (اطروحة دكتوراة منشورة). كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- الدغيس، عبير عبد الله احمد (2024). اثر عرض النقود بالمفهوم الواسع على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الزمنية 1980-2022. مجلة دراسات في المال والاعمال، (17)، 31-47.
- القريشي، مدحت (2007). التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات. دار وائل للنشر.
- كافي، مصطفى يوسف (2014). الحسابات الاقتصادية القومية: واستخداماتها في التخطيط والتنمية). مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

- سامويلسون، بول آ & نوردهاوس، ويليام د.، ماندل، مايكل ج (2006). الاقتصاد (ط. 2). (هشام عبد الله: مترجم، اسامة الدباغ: مراجعة). الاهلية للنشر والتوزيع. (العمل الاصيلي نشر في 1948).
- سكر، فاطمة الزهراء (2020). أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي حالة الجزائر 1980-2016. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (6)، 99-128.
- صخري، عمر (2005). التحليل الاقتصادي الكلي: الاقتصاد الكلي (ط. 5). ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الحميد، عبد المطلب (1997). السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي. مكتبة زهراء الشرق للطباعة والنشر.
- عبد العظيم، حمدي (1999). اقتصاديات التجارة الدولية (ط. 2). مكتبة زهراء الشرق.
- عبد الله، الحسين الهادي (2024). دور السياسات النقدية في زيادة النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1995-2019م. مجلة الساتل العلمية المحكمة، (37)، 1-30.
- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر & مقلد، رمضان محمد احمد (2004-2005). النظرية الاقتصادية الكلية. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- مجيد، فتحي محمد بالحسن (2016). دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد الليبي (رسالة ماجستير منشورة). كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
- معروف، هوشيار (2006). تحليل الاقتصاد الدولي. دار جرير للنشر والتوزيع.
- مصرف ليبيا المركزي. (أعداد مختلفة 2006-2025). النشرة الاقتصادية.
- مصرف ليبيا المركزي. (أعداد مختلفة 2008-2023). التقارير السنوية.
- وزارة التخطيط. (2022). نشرة الحسابات القومية (2006-2019).